

## بيان



### رئيس النظام السوري يعين ويقيل قضاة المحكمة الدستورية العليا في تجسيد صارخ للدكتاتورية

المحكمة الدستورية العليا خلال حكم حافظ وبشار الأسد لم تطعن في دستورية أي تشريع أو مرسوم أو قانون

#### أولاً: النظام السوري يُشرعن التحكم التام بالمحكمة الدستورية عبر نصٍّ "دستوري":

وضع النظام السوري منفرداً في شباط من عام 2012 "دستوراً"<sup>1</sup>، في جوهره يخالف المعايير القانونية الدستورية لاحتوائه على مواد تنتهك حقوق الإنسان، ومن أبرز هذه النصوص المادة 141/ التي تنص على تشكيل المحكمة الدستورية العليا<sup>2</sup>: "تؤلف المحكمة الدستورية العليا من سبعة أعضاء على الأقل يكون أحدهم رئيساً يسميهم رئيس الجمهورية بمرسوم"، ثم صدر قانون المحكمة الدستورية العليا<sup>3</sup> رقم 7/ لعام 2014 ويتضمن تفاصيل تشكيلها وأحكامها، وحدّد عدد أعضائها بأحد عشر عضواً يسميهم رئيس الجمهورية بمرسوم لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

<sup>1</sup> مجلس الشعب السوري، المرسوم رقم 94 لعام 2012، دستور الجمهورية العربية السورية.

<http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=15740&RID=1&Last=1&First=0&CurrentPage=0&Vid=1&Mode=1&Service=1&Loc1=0&Key1=&S&Date=&EDate=&Year=2012&Country=&Num=94&Dep=1>

<sup>2</sup> مجلس الشعب السوري، المرسوم رقم 94 لعام 2012، دستور الجمهورية العربية السورية، المادة 141، <http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=15740&RID=1&Last=1&First=0&CurrentPage=0&Vid=1&Mode=1&Service=1&Loc1=0&Key1=&S&Date=&EDate=&Year=2012&Country=&Num=94&Dep=1>

<sup>3</sup> مجلس الشعب السوري، المرسوم رقم 7 لعام 2014، قانون المحكمة الدستورية العليا، <http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=4226&RID=1&Last=80&First=0&CurrentPage=1&Vid=1&Mode=1&Service=1&Loc1=0&Key1=&S&Date=&EDate=&Year=2014&Country=&Num=&Dep=1>

إن تسمية أعضاء المحكمة الدستورية جميعاً من قبل رئيس الجمهورية هو تجسيد لحكم الفرد المطلق، ونسف لمبدأ استقلالية القضاء والفصل بين السلطات، إضافة إلى ذلك فقد تعمد النظام السوري جعل مدة ولايتهم أقل من مدة ولاية رئيس الجمهورية.

وتقوم الدول الديمقراطية، والتي تحترم مبدأ الفصل بين السلطات بتشكيل المحكمة الدستورية بمشاركة من السلطات الثلاث، القضائية (مجلس القضاء الأعلى)، التشريعية (البرلمان)، السلطة التنفيذية، وتختلف النسب بين دولة وأخرى، وتكون مدة ولايتهم طويلة نسبياً، 9 إلى 12 سنة، أو مدى الحياة، وكذلك عزل القضاة يتم بالاشتراك بين السلطات الثلاث، وتختلف الإجراءات بين دولة ديمقراطية وأخرى.

### **ثانياً: ثلاثة أسباب تجعل من المحكمة الدستورية في ظل حكم النظام السوري مجرد واجهة لإكمال البنية الشكلية للدستور:**

1. إن تعيين أعضاء المحكمة من قبل رئيس الجمهورية، ومن ثم تأديتهم القسم أمامه يتناقض مع مبدأ فصل السلطات، وينزع عن المحكمة صفة الاستقلالية ويحوّل أعضاء المحكمة إلى موظفين تابعين للسلطة التنفيذية، ويلغي استقلالية المحكمة.
2. عزل القضاة في يد رئيس الجمهورية؛ يجعلهم حريصين على عدم الطعن في أي قانون أو مرسوم يصدر عنه.
3. هناك خلل بنيوي في الصلاحيات الممنوحة للمحكمة فهي مقيدة باشتراطات تعيق أي عمل جدي، وهذه العرقلة الموضوعية في نصوص تأسيسها هي مقصودة ومهندسة من قبل النظام السوري.

لهذه الأسباب الرئيسة الثلاثة لم تقم المحكمة الدستورية في عهد حافظ أو بشار الأسد بالاعتراض أو إبطال أية مراسيم/ قوانين مهما كانت تعارض الدستور وروح القانون، وتنتهك معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان بما فيها تلك التي صادقت عليها سوريا، مثل قانون إنشاء محكمة الإرهاب، أو محكمة الميدان العسكرية، أو القوانين التي تحصن الأجهزة الأمنية من المحاسبة، أو حتى قانون تخفيض سن الرئيس ليوافق عمر بشار الأسد من 40 إلى 34 عاماً.

## ثالثاً: المرسوم رقم /127/ لعام 2022، صادر عن بشار الأسد يعزل 4 قضاة ويعين 4 مكانهم في تجسيد لحكم الفرد:

أصدر رئيس النظام السوري المرسوم رقم /127/ لعام 2022 وعزل بموجبه أربعة أعضاء وعيّن أربعة أعضاء جدد مكانهم<sup>4</sup>، وأبقى على 7 أعضاء من بينهم رئيس المحكمة. وهذا يُظهر الصلاحيات الهائلة التي يمتلكها بشار الأسد، وبنصّ دستوري وضعه في عام 2012، ولن يكون هناك أية استقلالية للقضاء، وفصل بين السلطات طالما بقي الحكم الدكتاتوري في سوريا، كما أن من المستحيل إصلاحه، ويجب على المجتمع الدولي مساعدة الشعب السوري في الحصول على حقوقه الأساسية، وفي تحقيق انتقال سياسي نحو حكم ديمقراطي يحترم المحكمة الدستورية والسلطة القضائية.

<sup>4</sup> مجلس الشعب السوري، المرسوم رقم 127 لعام 2022، تجديد تسمية رئيس و6 أعضاء في المحكمة الدستورية العليا وتسمية 4 أعضاء جدد، <http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=22999&RID=-1&Last=17&First=0&CurrentPage=0&VId=-1&Mode=-1&Service=-1&Loc1=0&Key1=&S-Date=&EDate=&Year=2022&Country=&Num=&Dep=-1>